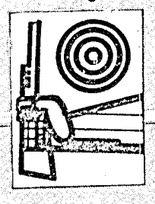

على ابواب الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني :

التحديات التي نواجهها كبيرة وخطيرة ومصيرية

رفض مشروع ريغان يشكل المدخل لصيانة الوحدة الوطنية وتعزيزها وتطويرها

شعبنا يمتلئ التصميم والعزم والاصرار على مواصلة النضال ضد العدو الصهيوني

على ابواب الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ثمة قضايا عديدة تشغل بال الانسان الفلسطيني بشكل خاص والانسان العربي بشكل عام. فالدورة السادسة عشرة ليست كالدورات السابقة. فهي تنعقد بعد احداث كبيرة.. بعد زلزال بيروت، وفي ظل تطورات سياسية مكثفة ومتلاحقة، وضعت الثورة امام وقائع ومعطيات جديدة، وامام منعطف اخطر من المنعطفات السابقة التي اجتازتها. فقد اعتاد الجميع على ابواب انعقاد الدورات السابقة للمجلس الوطني الفلسطيني التحدث عن التحديات الكبيرة التي تواجهها الثورة، وعن ضرورة الوقوف وقفة مسؤولة وجادة وعميقة لمواجهة هذه التحديات، بتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية والارتقاء بمستواها عبر الاتفاق على برنامج الحد الادنى، والتشديد على الالتزام به في اطار الممارسة العملية.. الخ

ولكننا ونحن على ابواب الدورة السادسة عشرة، نشعر جميعاً ان الامر بات مختلفاً هذه المرة عن المرات السابقة، لأن المخاطر التي نواجهها اكبر من تلك المخاطر التي واجهناها بعد مجازر ايلول ١٩٧٠ وبعد معارك تموز ١٩٧١، ولان التحديات التي افرزتها حرب لبنان، تحديات لا تقاس بتلك التي واجهناها في منعطفات سابقة، فالمنطقة تواجه هجوم سياسي — عسكري امريكي — صهيوني — رجعي شرس ومتواصل، وهذا الهجوم حقق خلال السنوات الماضية تقدماً ملحوظاً في اطار الخطط الشامل لهذه القوى المعادية، وكان من ابرز نتائج هذا الهجوم، خسارة الثورة الفلسطينية لقاعدتها العلنية الاساسية في بيروت والجنوب اللبناني، بحيث لم يعد مجالاً للجدل حول انتقال الثورة من مرحلة إلى مرحلة جديدة تماماً، تواجه فيها مهمات وتحديات ومخاطر جديدة، لم تكن تواجهها قبل زلزال بيروت.

في ضوء هذه الوقائع والتطورات والمعطيات، فان الدورة السادسة عشرة، دورة استثنائية جداً في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني المعاصر... فهي دورة تتسم بأهمية خاصة ذات طبيعة تاريخية.. ويشعر الجميع بمسؤولية غير عادية وكبيرة ازاء النتائج التي ستتمخض عنها. وحتى تكون نتائج الدورة، بحجم التحديات والمسؤوليات المطروحة، بحيث تعكس نفسها على مستقبل النضال الوطني الفلسطيني، بما يخدم تحقيق الاهداف المرحلية والاستراتيجية للثورة، فاننا نرى ضرورة ان يؤخذ بنظر الاعتبار القضايا التالية:

○ أولاً:

في ضوء حجم المخاطر والتحديات الكبيرة التي نواجهها، فاننا نعتقد ان من الضروري أن يدخل الجميع الى قاعات المجلس الوطني، وهم مقتنعون بأهمية ومركزية اجراء حوار عميق مسؤول وهادئ، بعيد عن اية انفعالات أو تشنجات او عصبيات او اتهامات متبادلة، حول كافة القضايا التي تواجهها الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة الدقيقة والخطيرة من حياة ثورتنا وقضية ثورتنا، ان النتائج التي ترتبت على حرب لبنان تحتاج الى مراجعة والى تقييم دقيق للمرحلة السابقة.. تحتاج الى استخلاص الدروس، والى رسم الخطوط واتخاذ الخطوات التي تكفل وتضمن استمرار الثورة وديمومتها، بتخطي الثغرات والسلبيات، والعمل على تعزيز الايجابيات والانتصارات التي حققتها الثورة وراكمتها عبر سنوات طويلة من النضال والتضحيات.

ولا شك ان الاجتماعات المشتركة للجنة التنفيذية والامناء العامين لفصائل الثورة التي بدأت في العاشر من شباط، انما تشكل خطوة هامة على طريق معالجة كافة القضايا العالقة والمختلف عليها بين فصائل الثورة. ولا شك ايضاً ان خروج المجتمعون بقرارات واضحة ومحددة، وباتفاق واضح على الحد الادنى، سيؤدي الى تجنيب الساحة الفلسطينية الكثير من المخاطر التي تتهددها، وسيفوت الفرصة على القوى المتآمرة التي تنتظر تفتيت الثورة وشرذمتها واضعافها.

○ ثانياً

في ضوء حجم المخاطر والتحديات الكبيرة التي نواجهها، فان هذه الدورة من دورات المجلس الوطني الفلسطيني مطالبة بان تقف امام كافة القضايا المطروحة بشكل دقيق وتفصيلي، لتصوغ مواقف وقرارات بشكل دقيق وتفصيلي، حتى لا يبقى هناك مجال للتفسيرات والاجتهادات المتباينة حول نصوص هذه القرارات. فالتجربة اثبتت ان الصياغة الدقيقة والواضحة، توفر الكثير من المشاكل والمصاعب والتوترات التي تنشأ عادة في اطار التفسيرات المختلفة بصدد بعض القرارات المتعلقة بجوانب سياسية وتنظيمية وعسكرية. والشواهد على هذه التفسيرات المختلفة كثيرة، والاشهر القليلة الماضية شهدت الكثير من هذه المشاكل. وحتى يكون الكلام واضحاً، فان هناك من يجتهد حول قرار المجلس الوطني الفلسطيني بخصوص اقامة علاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية، فالبعض فسر هذا القرار بانه يجيز اقامة علاقات حتى مع قوى صهيونية تدعي التقدمية، وعلى ضوء هذا التفسير عقد لقاء بين الاخ عرفات ووفد صهيوني برئاسة الجنرال بيليد. وهناك امثلة اخرى كثيرة وعديدة. ان البعض يميل الى تسجيل واقرار المواقف العامة والنصوص التي تحتمل اكثر من تفسير، لذلك فاننا نرى، منعاً للالتباس والتباين والاجتهاد، ضرورة ان تكون القرارات واضحة ودقيقة وتفصيلية.

○ ثالثا

في ضوء حجم المخاطر والتحديات الكبيرة التي نواجهها، فان المجلس الوطني الفلسطيني بوصفه الهيئة التشريعية التي تنتخب اللجنة التنفيذية وتقر البرامج، يجب إن يقف في هذه الدورة امام البرنامج الذي اقره، وامام القرارات التي اتخذها في دورته السابقة، في مجالات وميادين عديدة سياسية وتنظيمية وعسكرية، ليحاسب على الانجازات، وعلى مدى التقيد بهذا البرنامج وتلك القرارات. وفي هذا الاطار يجب ان يتسع صدر الجميع لقبول المحاسبة الجدية والمسؤولة. ان المجلس الوطني الفلسطيني يجب ان يقف امام السؤال التالي: من المسؤول عن خرق البرامج المقرة، ومن المسؤول عن عدم تطبيق القرارات السابقة المتخذة بشأن عدد كبير من القضايا؟! ان المحاسبة تستهدف، ويجب ان تستهدف دائماً خدمة الثورة وقضاياها، ويجب ان تشكل كابحاً ورادعاً، يحول دون استمرار خرق وتجاوز البرامج والمقررات، فالمجلس الوطني الفلسطيني، هو الذي يملك الحق في اجراء التغييرات التي يراها مناسبة في برامجه ومواقفه وقراراته، ويجب ان لا يسمح لأحد بالتطاول على تلك البرامج والمواقف والمقررات.

○ على قاعدة هذه النقاط الهامة والاساسية، فاننا نعتقد ان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة، يجب ان يواجه القضايا السياسية والتنظيمية والعسكرية الهامة والخطيرة. ومن البديهي القول انه امام اتخاذ قرارات مصيرية، يتوقف عليها مستقبل النضال الوطني الفلسطيني في المرحلة الراهنة والاهم من ذلك هو ان المجلس الوطني، ليس مطالباً هذه المرة باتخاذ قرارات تجيب على العديد من القضايا والتساؤلات المطروحة، وتكون بمستوى المسؤولية الوطنية الكبيرة فحسب، وانما هو مطالب بالتأكيد الحازم والحازم على اهمية الممارسة الجادة على قاعدة هذه القرارات، وعلى التقيد والالتزام الشديد بها.

ومن هذا المنطلق، فاننا نرى ان ابرز القضايا التي تحتاج الى مواقف واضحة ومحددة ومعالجة جادة ومسؤولة ومعمقة هي:

○ اولاً

رفض مشروع ريغان رفضا قاطعا، بوصفه الحلقة المركزية في اطار الخطط الامبريالي — الصهيوني — الرجعي الذي يستهدف تصفية القضية الوطنية الفلسطينية تصفية شاملة وجذرية، ونعتقد ان من الضروري تثبيت ذلك في قرار واضح وصريح، لا يثير اية التباسات او اجتهادات او غموض او مبوعة. ان مشروع ريغان يشكل الخطر الاساسي الداهم الذي يهدد النضال الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة، رغم العقبات التي لا زالت تقف في وجه تنفيذه. لذلك فانه رفضه رفضا واضحا وقاطعا وصريحا، والعمل على التصدي له من اجل احباطه ودحره بكل الوسائل والامكانيات والطاقات امر ضروري وهام، لان رفضه سيعني رفض الطريق الامريكي المرسوم في المنطقة ولان رفضه سيؤدي الى قطع الطريق على المشاريع التسووية التصفوية المتفرعة عنه.

ان الوحدة الوطنية الفلسطينية، التي تعتبر سلاحنا الاهم في هذه المرحلة، والتي يجب ان يتصدى المجلس الوطني الفلسطيني لصيانتها وتعزيزها وتطويرها، متكررة عديدة اذا لم يرفض المجلس الوطني الفلسطيني مشروع ريغان والطريق الامريكي المرسوم للمنطقه، بتعاون وتنسيق الدوائر الامبريالية والصهيونية والرجعية. ان الموقف السياسي الواضح والمحدد، يوفر الارضية المشتركة لمقاومة فعالة ومؤثرة للمؤامرة التصفوية التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني وجماهيرنا العربية.

ثانياً

رفض مشروع الملك حسين الداعي الى اقامة اتحاد فدرالي او كونفدرالي فلسطيني — اردني، واعادة النظر في العلاقة الخاصة القائمة حالياً بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الاردني، والتوجه نحو التركيز على اقامة علاقةخاصة مع الشعب الاردني. وان يعود المجلس الوطني الفلسطيني الى التأكيد مجدداً على التمسك بوحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، ورفض كل صيغ المشاركة والتفويض والانابة التي يسعى اليها النظام الاردني، والتأكيد على التمسك بالبرنامج المرحلي وبالدولة الفلسطينية هدفاً مرحلياً للنضال الوطني الفلسطيني، دون اي قيد أو شرط.

ثالثاً

التأكيد مجدداً على ضرورة الالتزام والتمسك بالقرارات الصادرة عن المجلس الوطني، والتي تدعو الى محاصرة النظام المصري وعزله، ورفض اعادة العلاقة معه، ما لم يتخلى بشكل واضح ونهائي عن اتفاقيات كامب ديفيد. وفي هذا السياق فان المجلس الوطني الفلسطيني، يجب أن يدين الاتصالات التي قامت بها بعض الأوساط في منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها خروجاً عن المقررات والمواقف التي حددها المجلس، ويجب ان يضع حداً فورياً لها.

رابعاً

التأكيد على أن الكفاح المسلح يشكل الخيار الاساسي للثورة الفلسطينية، كما يجب التأكيد على اهمية تصعيد وتطوير العمل العسكري ضد الكيان الصهيوني من داخل الارض المحتلة وخارجها.

وفي هذا السياق يجب ان يجدّد المجلس الوطني الفلسطيني التأكيد على ترجمة قراراته بضرورة احياء الجبهة الوطنية في الداخل، وتعزيز وحدة المؤسسات والاتحادات الشعبية والهيئات الوطنية، في مواجهة سياسات الاحتلال الصهيوني القائمة على قمع الجماهير ومصادرة الاراضي وتوسيع حركة الاستيطان بشكل هستيري.

خامساً

على المستوى التنظيمي، فاننا نعتقد أنه بات أمراً هاماً وملحاً، العمل على ترجمة البرنامج التنظيمي الذي اقرته الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، والذي يشدد على اهمية مشاركة كافة فصائل الثورة الفلسطينية في كل الهيئات والمؤسسات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية بما في ذلك اللجنة التنفيذية. كما أنه بات أمراً هاماً وملحاً، العمل على تعزيز القيادة الجماعية الفلسطينية ووضع حد نهائي لسياسة الهيمنة والنفرد، والتنبه الى ضرورة تجنب اية خطوات تنظيمية من شأنها اضعاف القيادة الجماعية للثورة بأي شكل من الاشكال وعلى أي مستوى من المستويات.

سادساً

على المستوى العسكري، فاننا نعتقد ان وحدة القيادة والخطة والاداة العسكرية للثورة الفلسطينية، باتتا أمراً ملحاً اكثر من اي وقت مضى، ولكن هذه الوحدة، يجب أن تقوم على اسس واضحة ومحددة، لا تثير الجدل والالتباس والتفسيرات المتعددة والمتباينة. واضافة الى ذلك، فاننا نعتقد ان قضية تجميع قوات الثورة الفلسطينية، المبعثرة في اقطار عربية عديدة بعيدة عن خطوط التماس مع العدو الصهيوني، يجب ان تحسم بشكل واضح ومحدد باتجاه تجميعها ومركزتها في مواقع المواجهة مع العدو.

ان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة، البالغة الاهمية والخطورة، والذي يقف امام قضايا مصيرية، يجب أن لا ينسى، ان شعبنا رغم كل الآلام والجراح، يمتلك كل العزم والتصميم والاصرار على مواصلة النضال ضد العدو الصهيوني، حتى تتحقق كامل اهدافه، لانه لا يملك خياراً آخر.